نحو محاولة تشخيص أزمة الاقتصاد العالمي

د. عبد الحميد الغزالي *

١ – محددات العرض : **

أود ، في بداية هذه السطور ، أن أذكر صفات التمهيدية والتعريفية والعمومية لهذه المحاولة ، ومن ثم ، يجب على القاريْ الا يتوقع معالجة تفصيلية وتحليلية وكمية للقضية المطروحة تحت هذا العنوان ، ولا حتى لجوانبها الاساسية . فالموضوع واسع ومتشابك ومعقد . وفي كثير من جوانبه ، ما يزال ، حتى على المتخصصين ، غامضا ومحيرا وصعب التناول .

وعليه ، لن تتعدى السطور التالية حدود كونها محاولة أولية لطرح تعريفي ، وتشخيص مبسط لحقيقة الازمة التي يعيشها الاقتصاد العالمي . وسيتم ذلك من خلال عرض للخصائص الهيكلية لهذا الاقتصاد ، وتحديد للمشكلات الاساسية التي يجابهها ، وتبيان لجذورها التاريخية وخلفياتها الموضوعية .

٢– جوهر الازمة :

بعيدا عن مشكلات التعريف ، وتجنبا لترف الجدل النظري ، يمكن النظر الى العالم كاقتصاد واحد ، أو كوحدة اقتصادية ، تتكون من عدد منفصل من الوحدات الاقتصادية القومية ، لكل منها مواردها الانتاجية وخصائصها الهيكلية ، ومؤسساتها وسياساتها الاقتصادية . وكأي وحدة اقتصادية متكاملة ، يتكون نشاط الاقتصاد العالمي من أوجه النشاط الاقتصادي الثلاث المعروفة وهي : الانتاج والتوزيع والاستهلاك . ويتم القيام بهذا النشاط من خلال المتغيرات التي تتحكم في العملية الانتاجية ، وهي القوى أو الموارد الانتاجية ، والتي تشمل : القدرات المادية ، والطاقات البشرية والخبرات الفنية .[1]

---

* أستاذ الاقتصاد المشارك بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة والمعار حاليا لجامعة الكويت

** تمثل هذه المقالة ، بعد التعديل والهوامش والتوثيق ، جزء من الدراسة التي يعدها المؤلف عن أزمة الاقتصاد العالمي المعاصر لشركة البترول الوطنية الكويتية . ولقد قدمت هذه المقالة كورقة خلفية لندوة النظام الاقتصادي الدولي الجديد والعالم العربي ، (الكويت : ٢٧–٢٩ مارس ١٩٧٦) .

ومن حيث المبدأ ، يتمثل هذا النشاط في معالجة المشكلة الاقتصادية ، الملازمة دائما وأبدا للجنس البشري . وتتم هذه المعالجة عن طريق التخفيف من حدة التناقض الاساسي الذى يكون هذه المشكلة ، والذي تواجهه الانسانية باستمرار ، وهو : الموارد الانتاجية النادرة نسبيا من ناحية ، والحاجات الانسانية غير المحدودة نسبيا من ناحية أخرى . ومن هنا نشأت بالضرورة عملية الاختيار للحاجات التي يمكن اشباعها بوساطة استخدام هذه الموارد ، ذات الاستعمالات المتباينة والبديلة ، لانتاج سلع وخدمات متعددة وتوزيعها للاستهلاك في الحاضر والمستقبل بين أفراد المجتمع الانساني ، واقعيا ، باستعمال النقود . ويهدف هذا النشاط الاقتصادي الى تحقيق غاية أساسية وهي الحفاظ على الجنس البشري في البداية ، وتأمين أقصى رفاهية مادية ممكنة له على مر العصور .

ولكن ، هل نجح الاقتصاد العالمي في تحقيق هذه الغاية ؟ . الاجابة الاولية على هذا السؤال الهام والصعب ، هي أن هذا الاقتصاد ، خلال مراحل تطوره المختلفة وحتى الآن ، لم ينجح ، بالتأكيد ، في تحقيق الشق الخاص بتأمين أقصى رفاهية مادية ممكنة للفرد . كما أنه يشك في أنه حقق «حد الكفاف» المطلوب بيولوجيا لبقاء الفرد على قيد الحياة في بعض المناطق ، و«حد الكفاف» المرغوب فيه لكي يعيش الفرد حياة كريمة نوعا ما تليق به كانسان في كثير من المناطق الاخرى من العالم . وبالقطع ، ووفقا لكافة المعايير الفنية – النقدية والعينية – [٢] المستخدمة في تصنيف الوحدات الاقتصادية القومية على أساس درجة تقدمها أو تخلفها ، يعيش الجنس البشري ، وهو على أبواب الربع الاخير من القرن العشرين بعد الميلاد في حالة حادة من التخلف الاقتصادي [٣] النسبي .

وبصفة عامة ، نقصد بحالة التخلف الاقتصادي ، أساسا ، «الفقر الاقتصادي» في صورة معدل أداء اقتصادي «نسبي» منخفض . وعليه ، فان مشكلة التخلف الاقتصادي ، التي قد تعاني منها وحدة اقتصادية ما ، هي ، بالاساس ، مشكلة الانخفاض النسبي في مستوى النشاط الاقتصادي لهذه الوحدة . ويعد هـذا الانخفاض «نسبيا» ، بالمقارنة بمستويات النشاط الاقتصادي في الوحدات الاقتصادية «المتقدمة» ، وبالمقارنة بما يمكن تحقيقه في الوحدة الاقتصادية نفسها اذا ما استغلت مواردها الانتاجية ، استغلالا أكثر كفاءة . ومن ثم ، فالوحدة

الاقتصادية المتخلفة هي الوحدة التي تقدم للفرد من سكانها ، في المتوسط ، سلعا وخدمات أقل في الكمية ، وأرداً في النوع ، من تلك التي ينعم بها الفرد ، في المتوسط ، في الوحدات الاقتصادية المتقدمة ، ومن تلك التي يمكن أن يحصل عليها الفرد ، في المتوسط ، في الوحدة نفسها ، في حالة الاستغلال الأكفأ لمواردها الانتاجية المتاحة .[٤]

ومن ثم ، يعد الاقتصاد العالمي ، بالتعريف ، اقتصادا متخلفا[٥] . وبالتالى ، تمثل مشكلة التخلف الاقتصادي « المشكلة الأم » ، التي يعاني منها هذا الاقتصاد . ومن هذه المشكلة، مباشرة وعلى أساس عضوي ، تتولد وتتكاثر وتنمو مجموعة المشكلات التي يعيشها هذا الاقتصاد : من التضخم والركود ، والسكان والغذاء ، والطاقة والنفط ، الى التمويل والتكنولوجيا ، وعجز موازين المدفوعات والسيولة، والتوزيع بين الوحدات الاقتصادية القومية ، وفي داخل هـذه الوحـدات. وترتبط وتتشابك هذه المشكلات مع بعضها البعض بشكل دائري ، أخطبوطي معقد ، يبرر تجميعها في مصطلح « أزمة الاقتصاد العالمي » . والسؤال المنطقي هو : كيف نشأت هذه الأزمة ؟ والجزء التالى من هذه الدراسة ، يحاول تقديم اجابة مختصرة على هذا السؤال .

٣- البعد التاريخي للأزمة :

حتى أواخر القرن الخامس عشر الميلادي ، كان الاقتصاد العالمي راكدا عند مستوى من النشاط الاقتصادي شديد الانخفاض نسبيا ، سواء بالنسبة لهذا الاقتصاد ككل ، أو بالنسبة للوحدات القومية المكونة له . ومنذ بداية القرن السادس عشر وحتى بداية القرن العشرين ، بدأت واستمرت ونضجت ، في النهاية ، عملية انقسام الاقتصاد العالمي الى قطاعين رئيسيين : قطاع كبير وشديد التخلف نسبيا ، وقطاع صغير ومطرد التقدم نسبيا . وعانت العملية الانتاجية في القطاع الكبير من انخفاض شديد في انتاجيات عناصر الانتاج المختلفة ، ومن بدائية أو تخلف فنون وطرائق الانتاج . ومن ثم ، كانت النتيجة انخفاض نسبي شديد في مستوى الانتاج ، وانخفاض نسبي شديد في مستوى معيشة الفرد ، في المتوسط ، الذي يعيش على دخل هذا القطاع . بينما كانت الصورة بالنسبة

للقطاع الصغير مشرقة للغاية من حيث الارتفاع النسبي في انتاجيات عناصر الانتاج المختلفة ، وتقدم فنون وطرائق الانتاج ، ومستوى المعيشة المرتفع الذي ينعم به أفراد هذا القطاع .

ولقد حدث هذا الانقسام نتيجة ظهور عوامل وظروف في بعض الوحدات الاقتصادية القومية من الاقتصاد العالمي [٦] ، أدت بدورها الى الاكتشافات والفتوحات الجغرافية من ناحية ، والى الاختراعات الفنية والالية من ناحية أخرى ، أو ما نسميه بالثورة الصناعية . واستخدمت الوحدات المكونة للقطاع الكبير ، أساسا من خلال الاستعمار والاستثمارات الاجنبية [٧] ، بطريقة مقصودة ومنظمة ، ومستغلة ، وبنجاح كامل ، لتحقيق هدفين : الأول ، تأمين الحصول على المواد الخام الزراعية والمعدنية الضرورية لقيام الصناعات الحديثة ، والثاني ، تأمين أسواق شاسعة لتصريف منتجات هذه الصناعات . ولهذا ، منعت هذه الوحدات من القيام بجهود انمائية جادة ، وحوربت أي اتجاهات فيها نحو التصنيع ، وفرضت عليها «حرية التجارة» . ومن هنا ، بدأت ، واستمرت بكثافة متزايدة ، عملية «التخليف» المقصودة لهذه الوحدات . وارتبطت ، في النهاية ، كوحدات متخلفة تابعة ، مفروض عليها التخصص في انتاج المواد الأولية ، بالقطاع الصغير المتقدم .

وكان من نتيجة هذا التخصص – المفروض والمقصود – أن اتخذت التجارة الخارجية بين القطاعين طابعا متحيزا ، باستمرار ، في صالح القطاع الصغير ، وضد القطاع الكبير . ويرجع ذلك أساسا الى الضعف الشديد في مرونتي الطلب والعرض الخاصين بمنتجات القطاع الكبير ، والكبر النسبي في مرونتي الطلب والعرض الخاصين بمنتجات القطاع الصغير . وهذا يعني صعوبة امكانية التحكم في العرض والتأثير في الطلب في حالة القطاع الكبير ، وسهولة ذلك نماما في حالة القطاع الصغير . مما أدى الى حقيقة أن الاسعار النسبية – أو شروط التبادل التجاري – لمنتجات القطاع الكبير منخفضة دائما ، وفي انخفاض مستمر ، بينما ظلت الاسعار النسبية لمنتجات القطاع الصغير مرتفعة دائما ، وفي ارتفاع مستمر . ولقد استمر هذا الاتجاه ، وبصورة متزايدة ، خلال النصف الأول من

هذا القرن . وعليه ، ازدادت وحدات القطاع المتخلف ، تخلفا ، بينما ازدادت وحدات القطاع المتقدم ، تقدما .

وتمثل وحدات القطاع الكبير المتخلف مجموعة الدول المسماة «بالدول المتخلفة اقتصاديا» ، وتشمل وحدات القطاع الصغير المتقدم مجموعة الدول المسماة «بالدول المتقدمة اقتصاديا» . وعليه ، كان من نتيجة التخصص الدولى ، سالف الذكر ، وشروط التبادل الدولي القائمة ، أن وصلت حالة التخلف الى درجة حادة وخطيرة . ففي عام ١٩٤٩ ، وصل وضع الاقتصاد العالمي الى أنه بينما أقل من خمس سكان العالم كان يتمتع بأكثر من ثلثي الدخل العالمي ، فان أكثر من ثلثي سكان العالم كان يعيش على حوالى سبع الدخل العالمي . ونتيجة لذلك ، فان متوسط الدخل الذي كان يتعيش عليه الفرد في القطاع المتخلف وصل فقط الى حوالى (٦٪) من الدخل الذي كان ينعم به الفرد ، في المتوسط في القطاع المتقدم . وهذا الوضع ، في الواقع ، لم يتحسن ، بل ازداد تدهورا خلال الربع قرن الماضي . فبينما زاد التقدم الاقتصادي في القطاع الصغير ، زاد السكان في القطاع الكبير . أو بعبارة أخرى ، أن الدول المتقدمة تزداد تقدما ، بينما الدول المتخلفة تزداد أطفالا .

وللثقل النسبي للقطاع الكبير في الاقتصاد العالمي ، نجد أن الصورة العامة هي أن هذا الاقتصاد ، كوحدة اقتصادية ، يعاني من حالة حادة من التخلف الاقتصادي . وتزداد هذه الحالة حدة خلال الزمن ، بسبب هذا الانقسام الى قطاعين ، ولخصائص التجارة الخارجية بينهما . ويسمى هذا الانقسام بظاهرة «الازدواجية الاقتصادية» . ومن هنا نشأت ونضجت مشكلة التخلف الاقتصادي، وتفرعت عنها مجموعة المشكلات الاخرى التي يعيشها ، الان ، الاقتصـــاد العالمي .

وقد يتساءل البعض عن أثر وفعالية الجهود الانمائية منذ الخمسينات وحتى الآن في معالجة هذه المشكلة . والرد على ذلك سلبي ، اذ لم يكن لهذه الجهود أثر يذكر أو فعالية يعتد بها ، حتى للتخفيف من حدة هذه المشكلة . ولعل تقارير المتابعة والتقييم «للعقدين الأول والثاني» لتنمية الاقتصاد الدولى ، تحت اشراف

منظمة الأمم المتحدة ، ترخر بالتواضع الشديد لهذه الجهود ، وبالنتائج الضئيلة التي حققتها ، وتحذر من الاستفحال والتعقيد المتزايد لهذه المشكلة . وترجع هذه النتائج السلبية الى عدد من الأسباب المترابطة والمتشابكة . لعل من أهمها ضآلة حجم هذه الجهود أصلا ، وعدم واقعيتها من حيث التصميم والتنفيذ ، وعدم ملاءمتها مع خصائص الوضع محل التنمية ، والنظرة القصيرة والضيقة التي تحكم العلاقات الاقتصادية بين الوحدات القومية المكونة للاقتصاد الدولى .

فلا شك ، انه من الأفضل أن تعيش هذه الوحدات في اقتصاد متقدم ، وتنعم جميعا بالرفاهية المادية التي يحققها هذا الاقتصاد ، بدلا من الوضع الحالى المشين للانسانية ، والذي بمقتضاه يعيش ثلاثة ارباع البشرية في حالة لا تليق بكرامة الانسان[٨] . ولعل هذا هو المنطق وراء المساعدات الاقتصادية من القطاع المتقدم للقطاع المتخلف ، والذي يجد أساسه النظري في فكرة «الاشعـــاع الانمائي» أو «مراكز النمو» . وتستند هذه الفكرة ، بدورها ، الى أنه لو وظف «وفائض الانتاج» المتولد في القطاع المتقدم ، في تنمية القطاع المتخلف ، ومن خلال الترابط الأمامي والخلفي بين الوحدات الانتاجية في القطاعين ، فان ذلك سيشع أويحقق النمو ، ليس فقط في القطاع المتخلف ، وانما أيضا في الاقتصاد ككل ، بما في ذلك القطاع المتقدم نفسه ، مما يؤدي الى رفع النشاط الاقتصادي الى مستويات أعلى بكثير من المستويات المحققة في القطاع المتقدم .

ولكن حقيقة المساعدات الاقتصادية ، لا تتمشى مع منطق الامور ، ولا تسير وفقا للجمال التركيبي للنظريات . وانما تحكمها ، فقط ، المصلحة الذاتية – قصيرة الاجل وقصيرة النظر وقصيرة الغايات – للوحدات القومية ، بغض النظر عن ترف الايديولوجيات .

فمن حيث الحجم ، تعد هذه المساعدات ضئيلة للغاية ، بالنسبة لامكانيات القطاع المتقدم من ناحية ، وبالمقارنة باحتياجات القطاع المتخلف من ناحية أخرى. ولعل الفشل النسبي لمؤتمرات «التنمية والتجارة» ، منذ أولها في جنيف عام ١٩٦٤ وحتى آخرها في سانتياجو في عام ١٩٧٢ ، خير دليل على ذلك . فلقد حاولت وحدات القطاع المتخلف ، والمسماة «بمجموعة الـ٧٧» [٩] أن تحصل على وعد من وحدات القطاع المتقدم ، والمسماة «بالمجموعة المتقدمة» ، بتخصيص نسبة

واحد في المائة (١٪) فقط من دخولها لاغراض التنمية في القطاع المتخلف . ولكن باءت هذه المحاولة ، من مؤتمر لآخر ، بالفشل . حيث تجمعت وحدات القطاع المتقدم – شرقا وغربا ، رغم الخلافات الأيديولوجية العميقة – في «وفاق» شديد التماسك ، على رفض هذا المطلب المتواضع ، متذرعة بما تقدمه من «فتات» لبعض أتباعها من الوحدات المتخلفة (١٠)

حدث هذا ، رغم المبررات العملية القوية ، التاريخية والمعاصرة ، في عدالة وعقلانية هذا المطلب المتواضع . فتاريخيا ، تحملت الوحدات المتخلفة جزءا كبيرا من أعباء تنمية الوحدات المتقدمة الآن ، في صورة الوظيفة المزدوجة والاساسية التي قامت بها – كمصدر للمواد الخام والمنتجات الأولية ، وكأسواق لتصريف المنتجات النهائية . وهذا هو شق العدالة في هذا المطلب . وحاليا ، لا يوجد وجه للمقارنة بين حجم هذا المطلب ، وحجم الانفاقات العسكرية على التسليح ، والصناعات الحربية ، والحروب المحدودة – كالحرب الكورية والحرب الفيتنامية . فما أنفق في فيتنام ، من قبل الوحدات الغربية والشرقية ، كان يكفي لتمويل عدد من الخطط الخمسية الانمائية في كل وحدة من الوحدات القومية المتخلفة . بل ، وفقا لبعض التقديرات المتفائلة ، قد يزيد عن هـــذه الاحتياجات التمويلية . وهذا هو شق العقلانية في هذا المطلب .

ومن حيث النوع ، لا تختلف ، في الواقع ، المساعدات الاقتصاديـــة المعاصرة ، في جوهرها ، عن الاستثمارات التاريخية . فهي صورة حديثة من صور استغلال القطاع المتقدم للامكانيات المتواضعة في القطاع المتخلف . كل ما حدث هو أن حدة الاستغلال خفت ، بعض الشيء ، لليقظة النسبية نتيجة الاستقلال السياسي والنزعة القومية في الوحدات المتخلفة . كما تغيرت نوعية الاستغلال من تصريف للسلع الاستهلاكية ، كالنسيج ، في القرن التاسع عشر ، الى تصريف للسلع الانتاجية[١١] الآن . ومن ثم ، يرى البعض أن الحيوان البغيض – الاستعمار – والذي يتمثل في استغلال الانسان لأخيه الانسان ، ما زال قائما بيننا . والتغيير الذي حدث ينحصر في أنه بدل جلده من استعمار سافر في القرن التاسع عشر الى استعمار مقنع[١٢] ، أكبر حجما بالتأكيد لأنه يشمل المجموعة المتقدمة كلها الآن .

ولكن ، أليست المنتجات موضع المساعدات الاقتصادية هي ما تحتاج اليه الوحدات المتخلفة لأغراض تنميتها ؟ . نعم ، من حيث المبدأ . ولكن ، بالتأكيد لا ، من حيث التطبيق . فالمنتجات التي تحصل عليها ، عادة ، الوحـــدات المستفيدة لا تتناسب ، في الواقع ، مع طبيعة وخصائص الموارد الانتاجيـــة المتاحة في هذه الوحدات ، ولا تتفق مع حجم وهيكل الطلب المحلي على السلع والخدمات النهائية . كما أن مقدرة الوحدات المستفيدة على تغطية العجز في الطلب المحلي عن طريق التصدير تكاد تكون منعدمة تماما ، بسبب ضعف قدرتها على التنافس مع الوحدات المتقدمة في السوق الدولى . ونتيجة لذلك ، تصبح الوحدات المستفيدة في موقف حرج ، لا تحسد عليه . فهي تحصل على منتجات رأسمالية لا تتفق ، أساسا ، ومتطلبات تنميتها . ولضيق سوقها المحلي ، وعدم قدرتها على التصدير ، تشغل جزءا ضئيلا فقط من الطاقة الكلية لهذه المنتجات . وفي النهاية ، تدفع فوائد مرتفعة نسبيا على رأس مال مقترض وعاطل – الى حد كبير – مما يزيد حتما من العجز الكبير في موازين مدفوعاتها ، ويعرقل فعلا عملية تنميتها

وتنشأ أسباب هذا الموقف غير المنطقي من طرفي التعامل – الوحدات المتخلفة والمتقدمة . فمن ناحية الوحدات المتخلفة ، تتلخص أهم الأسباب في عدم القيام بالدراسات الضرورية والتفصيلية عن امكانياتها الاقتصادية ، واحتياجات تنميتها ، والوسائل والاجراءات الكفيلة بتحقيق هذه التنمية . وينعكس ذلك في صورة خطط انمائية رديئة ، ومعايير استثمار مهملة ، ومشروعات انمائية غير مدروسة . ومن ناحية الوحدات المتقدمة ، تنحصر أهم الأسباب في تقديم مساعدات «مقيدة» . أى مرتبطة بضرورة استخدامها في شراء منتجات رأسمالية من الوحدة المانحة للمساعدة ، وليست في صورة «ائتمان مفتوح» يعطي الحرية للوحدة المستفيدة في شراء ما تحتاج اليه فعلا لعملية تنميتها من منتجات من السوق الدولى . مما يضطـــر الوحدة المستفيدة الى الحصول على منتجات ، واستيراد تكنولوجيا ، مفروضة عليها ، لا تتناسب ، في أغلب الأحيان ، مع احتياجاتها الانمائية . بجانب ذلك

جعلت المنافسة القاتلة من قبل الوحدات المتقدمة في السوق الدولى ، امكانية تغلب الوحدات المتخلفة على مشكلة ضيق السوق المحلي عن طريق التصدير امكانية تكاد تكون منعدمة .

ولقد حاولت منظمة الأمم المتحدة معالجة هذه المشكلة عن طريق ما يعرف بالاتفاقيات الصناعية . وتدور فكرة هذه الاتفاقيات على محاولة وضع نظام للتخصص الصناعي وتقسيم العمل ، على أساس أن تتعهد الوحدات المتقدمة – شرقية أو غربية – على ألا تنافس الوحدات المستفيدة بالنسبة للمنتجات النهائية المتولدة عن السلع الرأسمالية موضع المساعدة في السوق الدولى،وأن تفتح أسواقها لهذه المنتجات النهائية . وبالطبع ، ظلت هذه المحاولة في مرحلة الاقتراح ولم يكتب لها أن ترى النور ، وتوضع موضع التنفيذ ، وذلك لأنها تصطدم مباشرة بالمصالح الاقتصادية الخاصة للوحدات المتقدمة .

ومن ثم ظلت الوحدات المتخلفة تنادي ، دون جدوى ، بمبدأ «التجارة وليس المساعدة» ، بمعنى أنها تريد ، بالأساس ، نصيبا أكبر في التجارة الدولية بدلا من المساعدة ، في صورتها المبتورة الراهنة . وكانت آخر صرخة بهذا المبدأ على لسان وفود هذه الوحدات في «مؤتمر الغذاء العالمي» ، الذي عقد بروما في نوفمبر عام ١٩٧٤ ، عندما أكدت هذه الوفود ضرورة زيادة نصيب وحداتها في التجارة الدولية . وكما هو متوقع ، عارضت الوحدات المتقدمة ، بشدة ، هذه الاتجاهات .

وعليه ، لم تسهم الجهود الأنمائية المتواضعة ، خلال الربع قرن الأخير ، بشكل جاد وفعال ، في عملية معالجة «المشكلة الأم» التي يعاني منها الاقتصاد العالمي ، وهي : مشكلة التخلف الاقتصادي . وظلت هذه المشكلة قائمة ، بصورة حادة وبأبعاد أعمق ، لتفرخ مجموعة المشكلات الأخرى – من تضخم ، وطاقة ، وغذاء ، . . . الخ – والتي تشكل فيما بينها الأزمة التي يعيشها هذا الاقتصاد ، الآن . ولكن ، ما هي المكونات الأساسية لهذه الأزمة ؟ وما هي طبيعة النظام الاقتصادي العالمي الذي انتجها ؟ ثم ما هي خلفيات مكونات هذه الأزمة التي يعاني منها عالم اليوم ؟ . يحاول الجزء التالى من هذا البحث تقديم اجابة أولية على هذه التساؤلات .

٤ – تحديد مكونات الأزمة :

تتمثل مكونات أزمة الاقتصاد العالمي المعاصر في المشكلات الأساسية التي يعاني منها . وبصفة عامة ، يمكن حصر هذه المشكلات الأساسية في مشكلات : السكان والغذاء ، والتضخم والركود ، والطاقة والنفط ، والتمويل والتكنولوجيا ، وعجز موازين المدفوعات والسيولة ، ومحدودية الطاقة الاستيعابية واعادة تدوير الدولارات البترولية ، والتوزيع في داخل الوحدات الاقتصادية القومية وبين هذه الوحدات . وبالتأكيد ، يمكن اضافة المزيد من المشكلات الأساسية والفرعية الى هذه القائمة المتواضعة . ولكن ، ربما ستكون النتيجة تداخل المشكلات المختلفة مع بعضها البعض ، وافتعالا لتفصيل غير ضروري ، وزيادة غير مبررة في درجة تعقيد التحليل . ويرجع ذلك ، في اعتقادنا ، الى أسباب عديدة لعل من أهمها : أن ما يمكن اضافته من مشكلات يتفرع معظمه من المشكلات المذكورة ، أو يرتبط ارتباطا عضويا بهذه المشكلات ، أو أنه ليس ذا صبغة ملحة وعاجلة على الصعيد العالمي ، أو أنه ذو طبيعة طويلة الأجل نسبيا[١٣] .

ومن ثم ، يمكن القول أن الأزمة تنحصر في مشكلة **تخلف** الاقتصاد العالمي ، وأن المشكلات الأساسية التي حددناها تمثل مكونات هذه الأزمة ، وان المشكلات الأخرى لا تخرج – بصفة عامة – عن كونها خلفيات متباينة لهذه المشكلات ، أو تفريعات مختلفة منها ، أو جوانب متعددة لها .

٥– طبيعة النظام الاقتصادي :

تعد مشكلة تخلف الاقتصاد العالمي صورة حادة من «المشكلة الاقتصادية» . ويعد تاريخ البشرية – أساسا – سجلا حافلا لمحاولات الانسان المستمرة في معالجة هذه المشكلة . وحول هذه القضية يدور نشاطه المادي ، انتاجا وتوزيعا واستهلاكا . وتتشكل كل محاولة ، بالضرورة ، وفقا للظروف المتعددة السائدة في مكان ووقت القيام بها . ومن ثم ، كان الاختلاف بين المحاولات من مكان لآخر ، ومن وقت لآخر

وطبقا لأي محاولة – عرفتها البشرية – ترتكز كيفية المعالجة على تحديد مسائل : الانتاج ، والفن الانتاجي ، والتوزيع، والكفاءة الاقتصادية ، ومستوى التشغيل ، والتنمية الاقتصادية . وتدور هذه المسائل أو المهام حول التساؤلات

التالية :

(١) مسألة الانتاج كما ونوعا : ماذا ينتج المجتمع ؟

(٢) مسألة الفن الانتاجي الملائم : كيف ينتج المجتمع الانتاج الممكن والمرغوب فيـــه ؟

(٣) مسألة التوزيع بين أفراد المجتمع : على من سيوزع الانتاج ، وعلى أي اساس ؟

(٤) مسألة الكفاءة الاقتصادية انتاجا وتوزيعا : على أي مستوى من الكفاءة يستخدم المجتمع موارده الاقتصادية في الانتاج ، وفي توزيع ما أنتج ؟

(٥) مسألة التشغيل الكامل : كيف يستغل المجتمع كل ما لديه من موارد اقتصادية ؟

(٦) مسألة التنمية للطاقة الانتاجية : كيف ينمى المجتمع قدرته على انتاج مزيد من السلع والخدمات في المستقبل ؟

وتتم عملية الاجابة على هذه التساؤلات ، والقيام بهذه المهام ، على اساس ركائز فكرية وفلسفية واجتماعية وثقافية معينة . ونطلق على هذه الركائز ، جوازا واختصارا ، مصطلح «المذهب الفكري» . وباستخدام الامكانيات البشرية والمادية والفنية المتاحة ، وعلى أساس العلاقات الانتاجية القائمة ، وطبقا للمذهب الفكري السائد ، تتم عملية تنفيذ هذه المهام .

هذه العناصر الأساسية الثلاث : القوى الانتاجية[١٤] ، وعلاقات الانتاج[١٥] ، والمذهب الفكري[١٦] ، تشكل في مجموعها ، الاطار التنفيذي العام المتبع ، والذي يطلق عليه – اتفاقا – «النظام الاقتصادي» .

وبالطبع ، توجد علاقة عضوية وثيقة بين «المذهب» و«النظام» . فبينما يعتبر الأول مجرد فكر ، يعد الثاني اجراء تنفيذيا لتطبيق ، أومحاولة تطبيق ، هذا الفكر . وما أن يقوم «النظام» ، لا بد ، وبالتعريف ، من وجود «المذهب» الذي يرتكز عليه ، لتحديد فلسفته ومبادئه . واستنادا الى ذلك ، رأينا أن يشكـــل «المذهب الفكري» عنصرا أساسيا للنظام الاقتصادي . ومن ثم ، فالعلاقة بينهما هي ، منطقيا ، علاقة الجزء بالكل .

ولا بد من توافر هذه العناصر الثلاثة لكي يوجد ، أصلا ، النظام الاقتصادي . فبدون قوى انتاجية لا يمكن أن توجد ، عملا ، علاقات انتاج . وبدون علاقات

انتاج ليس من المتصور ، منطقيا ، امكانية تطبيق مذهب فكري معين . ولكن ، وجود مذهب فكري لا يعني ، بالضرورة ، توافر القوى الانتاجية وعلاقات الانتاج الكفيلة بوضعه موضع التنفيذ ، كما أنه لا يعني حتمية أو امكانية تطبيقه . هذا ، وان كان الوضع العكسي يعد صحيحا ، بمعنى أن وجود قوى انتاجية وعلاقات انتاج لا بد ، وبالتعريف ، أن يتضمن ، صراحة أو ضمنا ، تيارا فكريا يحدد أسسه وغاياته وسياساته ووسائله . ومن ثم يمكن القول أن هناك ترابطا بين عناصر النظام الثلاثة على أساس عضوي وموضوعي . ويشكل هذا الترابط وحدة واحدة متكاملة ومتسقة[١٧]

٦- مراحل النظام الاقتصادي :

ومن الطبيعي أن يتحدد شكل وطبيعة وخصائص النظام الاقتصادي ، بشكل وطبيعة وخصائص القوى الانتاجية وعلاقات الانتاج والمذهب الفكري الذي يحكم العملية الانتاجية ويحدد أبعادها . ومن ثم ، كان لتغير وتطور هذه العناصر الثلاثة من وقت لآخر ، ومن مكان لآخر ، أن عرفت البشرية مراحل ، أو أنماطا ، للنظام الاقتصادي ، متباينة في الشكل والطبيعة والخصائص .

ويمكن أن نرد هذا التغير والتطور في العناصر الثلاثة للنظام الاقتصادي ، ومن ثم نرجع تغير وتطور النظام نفسه من مرحلة الى مرحلة أخرى ، الى طبيعة «المشكلة الاقتصادية» التي تتمثل -كما ذكرنا- في التناقض الأساسي الذي تواجهه البشرية وهو : ندرة الموارد الاقتصادية ولانهائية الحاجات الانسانية . ومن ثم نشأت ، بالضرورة ، مسألة الاختيار للحاجات التي يمكن اشباعها بوساطة استخدام هذه الموارد ، ذات الاستعمالات البديلة . ولقد نتج عن هذا التناقض تناقضات عديدة ، شكلت بدورها المحرك الاساسي والعنصر الديناميكي في عملية تطور النظام الاقتصادي . ومن هذه التناقضات ، التناقض الدولى ، والذي ينبع من تناقض أو صراع المصالح الاقتصادية لشعوب مختلفة ، والتناقض الروحي أو الفكري ، والذي ينشأ من التناقض أو الصراع بين العقائد ، والتناقض الاجتماعي والذي يحدث من التناقض أو الصراع بين الطبقات .

اذا ، فالتاريخ الانساني ما هو الا سجل لتغير وتطور عناصر النظام

الاقتصادي . وذلك نتيجة لتعرض هذه العناصر لعديد من التناقضات . ومن ثم ، فان الاحداث التي عرفتها البشرية لم تقع بمحض الصدفة ، وانما كانت نتائج منطقية لما اعترى عناصر النظام الاقتصادي من تغير وتطور ، بفعل ما تعرضت له من تناقضات . وعليه ، يمكن القول أن ما يحكم شكل وطبيعة وتغير وتطور القوى الانتاجية وعلاقات الانتاج والمذهب الفكري من عوامل ، يعتبر ، وبالتعريف ، العوامل التي تحدد وتفسر وتسير مجرى التغير والتطور البشري .

ولقد عرف تاريخ الفكر الاقتصادي عدة تقسيمات – تحليلية – لهذا التطور للنظام الاقتصادي . ويستند كل تقسيم الى خاصية أو أخرى من خصائص المراحل التي مر بها . ولعل أكثر التقسيمات شيوعا وشمولا وموضوعية التقسيم الذي يعتمد على شكل وطبيعة العناصر الثلاثة للنظام الاقتصادي . ومن ثم ، يقسم عملية التطور – أساسا في أوربا – الى مرحلة النظام البدائي ، فنظام الرق ، فالنظام الاقطاعي ، فالنظام الحرفي ، ثم النظام الراسمالي التجاري ، ثم الاطارات الرأسمالية والاشتراكية المعاصرة . وهذا التقسيم مؤسس على العناصر الثلاثة للنظام الاقتصادي ، وليس على نتيجة أو أخرى للعملية الانتاجية نفسها ، كما هو الحال بالنسبة للتقسيمات الأخرى .

وتتفق التقسيمات المتوافرة جميعا في أن الفواصل بين مراحل تطور النظام الاقتصادي ليست ، في الواقع ، محددة بالدقة النظرية الحرفية التي يستند اليها أي تقسيم . فأي مرحلة لا تنتهي فجأة ، كي تحل محلها مرحلة أخرى ، فجأة أيضا . ذلك لأن أي مرحلة تستمد وجودها من الظروف السابقة عليها ، بل وتظل بعض سمات هذه الظروف موجودة عند قيام واكتمال المرحلة نفسها . ومن ثم ، فان بعض خصائص النظام القائم فعلا ، تظهر الى الوجود حتما قبل قيامه ، أي في ظل النظام السابق عليه . كما يحتفظ النظام القائم ببعض خصائص النظام السابق عليه . اذا ، المسألة ، بالتأكيد ، نسبية . وعليه ، نحكم على مراحل التطور على أساس الصفة الغالبة فيها .

٧ – طبيعة النظام الاقتصادي العالمي :

وبصفة عامة ، يمكن القول أننا اذا اعتبرنا الاقتصاد العالمي وحدة واحدة ،

كما أوضحنا ، فان المرحلة التي يمر بها الآن ليست ، بالقطع ، مرحلة الاطارات الانتاجية الرأسمالية والاشتراكية المتطورة ، كما هو الوضع في حالات الوحدات القومية المتقدمة . وانما يمكن أن نعتبر النظام الاقتصادي العالمي السائد خليطا من الاطارات الانتاجية البدائية والاقطاعية والرأسمالية والاشتراكية ، مع ميل شديد – نسبيا – نحو النمطين الأول والثاني . فالقوى الانتاجية ، رغم وفرتها ، تعاني من التبديد الواضح ، والاستخدام الرديء . وفنون الانتاج ، رغم تطورها النسبي في الوحدات القومية المتقدمة ، ما تزال – نسبيا – في بقية وحدات الاقتصاد العالمي بدائية ومتخلفة . وعلاقات الانتاج في داخل الوحدات القومية ، والعلاقات الاقتصادية بين هذه الوحدات تتسم بالاستغلال ، ولا تتمشى ، بالتأكيد ، وانتاجية مرتفعة . كل ذلك ، أدى الى اتباع دالة انتاج رديئة . فسوء توزيع الموارد الانتاجية بين الوحدات القومية وبين الأنشطة المختلفة ، أدى الى سوء تنفيذ مسألة الانتاج . اذ بجانب انتاج منتجات حربية عديدة ومتقدمة ، كانت المنتجات الاقتصادية المدنية محدودة وغير كافية . وكانت النتيجة ، انتشار المجاعات في الربع الأخير من القرن العشرين في عدد من الوحدات القومية .

ويحدث هذا الوضع المشين للانسانية ، والأدلة الدامغة تشير بوضوح وجلاء الى قوى انتاجية غير مستخدمة ، بالمرة ، من أراضي شاسعة قابلة للزراعة ، لا تزرع ، وأيدي عاملة عاطلة ، لا تعمل ، ورأس مال فائض لا يستثمر ، وكفاءات تنظيمية تبحث عن عمل ، لا تتاح لها الفرصة ، وفنون انتاجية ثبتت جدواها الاقتصادية والفنية ، لا تطبق . بل الأكثر من ذلك ، منتجات زراعية يقذف بها في البحر ، ومحصولات زراعية لا تحصد ، لمجرد تثبيت الأسعار في داخل بعض الوحدات القومية ، في وقت يموت فيه الإنسان جوعا في وحدات قومية أخرى . ولعل هذا دليل واضح على انتاج رديء ، وفن انتاجي خاطئ ، وتوزيع سيئ ، وكفاءة اقتصادية منخفضة ، ودرجة تشغيل للموارد غير مناسبة ، وتنمية للقدرات الانتاجية غير جادة . ومن ثم ، يدل هذا الوضع على مدى تخلف « النظام الاقتصادي » المتبع ، كاطار تنفيذي لمعالجة مشكلة الاقتصاد العالمي المعاصر .

٨ – جذور الأزمة :

من هذا العرض للاطار التنفيذي لمعالجة المشكلة الاقتصادية ، يتضح لنا جذور الأزمة التي يعاني منها الاقتصاد العالمي ، كما تظهر أمامنا خلفيات المشكلات الأساسية المكونة لهذه الأزمة . وتتمثل هذه الجذور في اختلاف الاطارات الانتاجية المتبعة حاليا في الوحدات القومية ، واختلاف طبيعة وخصائص مراحل « النظام الاقتصادي » المختلفة المطبقة في هذه الوحدات ، واختلاف درجات التقدم أو التخلف الاقتصادي التي تعيشها – تبعا لذلك – هذه الوحدات ، وعدم قدرة الكثير منها في التوصل الى اطار انتاجي يحقق الحد الأدنى – المقبول والمعقول – في معالجة المشكلة الاقتصادية . وتتضمن هذه الخلفيات ندرة نسبية حادة في بعض القوى الانتاجية ، ووفرة نسبية في البعض الآخر ، وبدائية نسبية في فنون الانتاج المستخدمة ، وتبديد وعدم عدالة في الأنماط التوزيعية السائدة ، وانخفاض شديد في الكفاءة الاقتصادية وتشغيل الموارد ، وعدم جدية تصميم وتنفيذ واحداث عملية تنمية للقدرة الانتاجية . ولقد أدى هذا الوضع الى تبديد نسبي شديد في الموارد الاقتصادية المتاحة ، والى تناقضات في المصالح في داخل الوحدات القومية وبين هذه الوحدات ، والى فشل نسبي – في النهاية – في معالجة فعالة للمشكلة الاقتصادية على الصعيدين القومي والعالمي .

ومن هنا ، برزت المشكلات الأساسية التي يعاني منها الاقتصاد العالمي الآن . اذ أن كل مشكلة من هذه المشكلات تعني ، في الواقع ، فشلا نسبيا في تحقيق بعض أو كل المهام الست للنظام الاقتصادي . فمثلا ، وراء مشكلة السكان فشل نسبي في تحقيق المهام الست جميعا ، وبالأخص : الفن الانتاجي ، والتوزيع والكفاءة ، والتشغيل . وخلف مشكلة الغذاء ، اخفاق نسبي في تحقيق مهام الانتاج والكفاءة والتشغيل والتنمية . وتبين مشكلة التضخم عدم قدرة النظام على القيام بمهام الانتاج والتوزيع والتنمية . وتشير مشكلة الركود الى اهمال نسبي في مهام الفن الانتاجي والكفاءة والتشغيل والتنمية . وهكذا ، تدور هذه المشكلات حول فشل النظام الاقتصادي العالمي في القيام بوظائفه الأساسية ، وتتركز حول قضية توافر المنتجات الاقتصادية بكمية وكيفية مناسبة وبأسعار مقبولة . ومن ثم ، ترتبط هذه المشكلات بمسألة تسعير هذه المنتجات ، وبمسألة تسعير القوى الانتاجية

الداخلة في صنعها ، وما يحكم ذلك من ظروف لقوى السوق – أي العرض والطلب – وأشكال السوق – التنافسية والاحتكارية .

٩– شرط التوصل الى نظام اقتصادي عالمي جديد :

هذه هي المشكلات التي تشكل جميعا مكونات الأزمة التي يعاني منها الاقتصاد العالمي المعاصر ، وهذه هي جذورها وخلفياتها . بقى أن نشير الى أنه يتعين مجابهة هذه المشكلات بالبحث والتحليل والمعالجة بطريقة شاملة وموضوعية ، اذا كنا جادين في محاولة التوصل الى نظام اقتصادي عالمي جديد أكثر تقدما وعدالة وانتاجية وكفاءة من النظام الذي نعيشه .

الحواشي الايضاحية

(١) وتتكون هذه الموارد من عناصر الانتاج التالية على الترتيب : الأرض أو الموارد الطبيعية ، ورأس المال أو الأصول من السلع الانتاجية ، والعمل أو القوى البشرية ، والتنظيم أو المهارات التنظيمية ، والفن الانتاجي المتبع أو مستوى التكنولوجيا السائد .

(٢) من أهم المعايير النقدية ، متوسط دخل الفرد الحقيقي ، أي بعد استبعاد أثر الأسعار . ومن أهم المعايير العينية ، نصيب الفرد في المتوسط من استهلاك المجتمع من الحديد والصلب سنويا . ويوجد في الادب الانمائي جدل ومناقشات طويلة حول مشكلات القياس ودرجات الثقة في هذه المعايير . ومع ذلك ، حازت هذه المعايير قبولا عاما كمقاييس تقريبية للقيام بمهمة التصنيف .

(٣) وأيضا ، يعاني من حالة حادة من التخلف السياسي والاجتماعي والثقافي والحضاري . ولكن هذه الجوانب عن حالة التخلف العام ، تخرج عن نطاق موضوعنا .

(٤) على القاريء أن يلاحظ أن فكرة المتوسطات ، تخفي بين طياتها عادة أنماطا توزيعية شديدة التحيز ضد غالبية السكان ، مما يعمق مشكلة الفقر ويزيد من حدتها .

(٥) طبقنا مفهوم التخلف الاقتصادي ومعاييره المستخدمة في تصنيف الوحدات الاقتصادية القومية بين متخلف ومتقدم على الاقتصاد العالمي . وفي اعتقادنا أن هذا النهج جائز ولا يعاني ، بالتأكيد ، في هذه الحالة ، منطقيا من مغالطة أو « هراء التركيب » بمعني أن ما ينطبق على الجزء قد لا ينطبق بالضرورة على الكل . اذ أنه في حالتنا ، ما ينطبق على الجزء ، من حيث التعريف والمعايير ، ينطبق على الكل أيضا .

(٦) ومن هذه العوامل والظروف نمو الطبقة المتوسطة ، وحركة النهضة والاصلاح الديني ، وظهور المذهب التجاري ، ونمو التجارة ، وتراكم رأس المال ، وظهور الصناعات المنزلية واليدوية .

(٧) والتي ساهمت في تكثيف عملية الاستغلال ، وسهلت كثيرا عملية « التزيف الاقتصادي » للوحدات المتقدمة ، ومولت بقروض ، باهظة التكاليف ، كان يمكن تحاشيها .

(٨) تشير التقديرات المتاحة الآن عن توزيع سكان العالم في عام ١٩٧٥ بين المجموعة المتخلفة والمجموعة المتقدمة بأنه سيكون حوالى ($\frac{3}{4}$) ، ($\frac{1}{4}$) ، لكل مجموعة على الترتيب .

(٩) اذ كان عددها في ذلك الوقت سبعا وسبعين . وظل هذا الوصف ملازما لهذه المجموعة حتى الآن ، بالرغم من زيادة عددها عن ذلك بكثير .

(١٠) علما بأن جزءا كبيرا من ذلك في صورة منتجات « غير اقتصادية » ، أي أسلحة ومعدات حربية .

(١١) وفي الحالات المتطرفة ، تصريف للسلع غير الانتاجية بالمرة ، وهي السلع الحربية .

(١٢) يرى البعض تسمية هذه المرحلة « بالاستعمار الجديد » ، تمشيا مع منطق العصر ، والذي يرتكز على التجديد والتكنولوجيا ! .

(١٣) تشمل المشكلات الأخرى التي فضلنا عدم تحديدها – صراحة – مشكلات مثل : المساعدات الأجنبية ، والمديونية الخارجية ، وتمويل الانفاقات العسكرية ، وتوافر واكتساب الخبرات الفنية ، والندرات والفوائض النسبية للموارد الانتاجية ، وضعف الهياكل الأساسية والبنيات الانتاجية ، والحوافز ، ودور القطاعات المؤسسية ، وانخفاض الانتاجية والكفاءة الاقتصادية ، وتحديد قيم

العملات المختلفة من رفع أو خفض أو تعويم ، والنقل والتسويق ، والتكتـــــــــــلات الاقتصادية ، والاتجاهات الاحتكارية ، وقيود التجارة الدولية ، واختلاف مراحل النظام الاقتصادي السائدة في الوحدات القومية ، وتعارض السياسات الاقتصادية والقومية المتبعة ، وتناقض المباديء والقيم والمؤسسات والتنظيمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية والسياسية القائمة ، والنظرة القومية الانعزالية الضيقة للمشكلة الاقتصادية ، والظروف الطبيعية والمناخية ، وتلوث البيئة ، ودرجة تشابك وتعقيد المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية .

(١٤) تشمل «القوى الانتاجية» ، كعنصر أساسي للنظام الاقتصادي ، مجموع القدرات المادية والطاقات البشرية والخبرات الفنية المستخدمة في العملية الانتاجية . وتتضمن هذه القوى – أو الأدوات – ما يعرف ، فنيا ، بالأرض أو الموارد الطبيعية ، والعمل أو القوى البشرية ، ورأس المال أو أصول المجتمع من منتجات انتاجية،والتنظيم أو المهارات التنظيمية ، ومستوى التكنولوجيا السائد أو الفن الانتاجي المتبع . وتتمثل مهمة المنظمين في جمع الثلاثة عوامل الأولى ، على أساس نسب معينة ، وفقا للفن الانتاجي المستخدم ، وذلك لانتاج ما يحتاج اليه المجتمع من سلع وخدمات – في الحاضر والمستقبل .

(١٥) ويقصد «بالعلاقات الانتاجية» كل القواعد والاجراءات الخاصة بتنظيم العملية الانتاجية . وتحدد هذه القواعد والاجراءات طبيعة وكيفية ملكية وسائل الانتاج من موارد طبيعية وسلع انتاجية ورأسمالية ، وتنظم وضع أفراد المجتمع ، أثناء قيامهم بالعملية الانتاجية ، من حيث كونهم ملاكا ، أو عمالا ، أو أصحاب رءوس أموال ، أو منظمين . كما تحكم مسألة تحديد معايير توزيع ما تم انتاجه بين الأفراد ، بوصفهم أصحاب وسائل أو عناصر الانتاج وبين الاستهلاك والانتاج ، أى بين مقابلة الحاجات العاجلة للأفراد والتكوين الرأسمالى . وذلك ، على أساس أن هذه المعايير ستعكس ، بالضرورة آثارها على معدلات أداء النظام ودرجة كفاءة العملية الانتاجية ، خلال الزمن .

(١٦) يشكل عنصر «المذهب الفكري» الاطار النظري للنظام . ووظيفة هذا العنصر هي وضع «فلسفة» النظام . وذلك عن طريق تحديد أسسه ، ورسم غاياته المنشودة ، وتبيان السياسات والوسائـــــل والاجراءات الكفيلة بالوصول الى الغايات المرسومة . ويتم ذلك عن طريق تحديد ما «يجب» أن تكون عليه علاقات الانتاج والتوزيع . ويقوم «المذهب» بعملية شرح وتبرير للغرض الأساسي للنظام ، ولأسسه ، وسياساته ، ووسائله ، مع ابراز ما تنطوي عليه هذه الدعائم من تماسك وتناسق ، وما تحتوي عليه من تكامل ومنطق . ويستند «المذهب» في هذه العملية الى أحكام قيمية ومفاهيم أخلاقية ، تدعم وتصقل ، بدورها ، البناء النظري والهيكل المنطقي لعملية تحليل ومعالجـــة «المشكلة الاقتصادية» .

(١٧) لا يعني هذا الترابط ، كشرط أساسي لوجود النظام نفسه ، امكانية تطبيق عنصر «المذهب الفكري» بحذافيره . بل ، في الحقيقة ، يظل النظام في العمل ، ومن خلال عملية التنفيذ ، ساعيا الى تحقيق الأهداف النهائية التي يرتكز عليها المذهب الفكري ، كأساس لخصائصه ومعاييره . وعلى ذلك ، يمكن القول أن النظام الاقتصادي لا يعتبر ، في الواقع ، تطبيقا حرفيا لمذهب معين ، بل محاولة عملية لتحقيق السمات الأساسية لهذا المذهب .

(١٨) توجد تقسيمات عديدة أخرى في الفكر الاقتصادى . فمن تقسيم يعتمد على طبيعة النشاط الاقتصادى الغالب ، فيقسم عملية التطور الى عدة مراحل ، تبدأ باقتصاد الصيد ، فاقتصاد الرعي والزراعة ، فاقتصاد الرعي والزراعة والصناعة ، ثم أخيرا اقتصاد الرعي والزراعة والصناعة والخدمات . ويعتمد تقسيم آخر على حجم ونطاق النظام الاقتصادي . فيقسم التطور الى مرحلة اقتصاد العائلة ، ثم اقتصاد القرية ، فاقتصاد الحضر ، ثم الاقتصاد الاقليمي ، ثم الاقتصاد الوطني ، ثم الاقتصاد الاندماجي ، فالاقتصاد العالمي . وهناك تقسيم ثالث يستند الى وسيلة التبادل . فيقسم التطور الى مرحلة الاقتصاد الطبيعي أو التقايضي ، ثم الاقتصاد النقدي ، فالاقتصاد الائتماني .

بعض المراجع الأساسية عن المشكلات الرئيسية

١ – عبد الحميد الغزالي : **النظم الاقتصادية واسسها الفكرية** ، في : **محاضرات في الاشتراكية** ، بالاشتراك مع مصطفى كامل السعيد ، وأحمد رشاد موسى ، (القاهرة : دار النشر للجامعات المصرية ، ١٩٧٠).

2- Boulding, K.E., **The Meaning of the Twentieth Century** (New York: Harper & Row, 1964).
3- Brown, L.R., **World Without Borders** (New York: Random House, 1972).
4- Clark, W., **Energy for Survival** (New York: Doubleday, 1974).
5- Fryer, D.W., **World Economic Development** (New York: McGraw-Hill, 1965).
6- Ghazali, EL-,A.H., **Planning for Economic Development: Methodology, Strategy & Effectiveness** (Cairo: The Modern Cairo Bookshop, 1971).
7- Mesarovic, M., & Pestel, E., **Mankind at the Turning Point,** the Second Report to the Club of Rome (E.P. Dutton/Reader's Digest Press: 1974).
8- Robbins, L., & Others, **Inflation, Economy and Society** (London: Institute of Economic Affairs, 1972).
9- Schumacher, E.F., **Small Is Beautiful: a Study of Economics as If People Mattered** (London: Blond & Briggs, 1973).
10- Teweles, R., Harlow, C. & Stone, H., **The Commodity Futures Trading Guide** (New York: McGraw Hill, 1969).
11- Toffler, A., **The Eco-Spasm Report,** New York: Bantam Books, Inc, 1975).
12- Vacca, R., **The Coming Dark Age** (New York: Doubleday, 1973).
13- U.N.: General Committee & AD HOC Committee of the Sixth Special Session, **Official Records of the General Assembly Sixth Special Session, Summary Records of Meetings,** 10 April–1 May 1974 (New York: U.N., 1975).
14- Republic of Algeria; **Petroleum, Raw Materials & Development,** Memorandum Submitted by Algeria on the Occasion of the Special Session of the United Nations General Assembly, April, 1974 (Government of Algeria 1974).